الأمم المتحدة

A/BUR/56/SR.2

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
7 January 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

مكتب الجمعية العامة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد هان سيونغ - سو (رئيس الجمعية العامة) ..... (جمهورية كوريا)

ثم: السيد اكسيداس (نائب الرئيس) ..... (اليونان)

ثم: السيد بالزان (نائب الرئيس) ..... (مالطا)

المحتويات

تنظيم أعمال الدورة العادية السادسة والخمسين للجمعية العامة، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود: مذكرة من الأمين العام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-53752 (A)
0153752

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

تنظيم أعمال الدورة العادية السادسة والخمسين للجمعية العامة، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود: مذكرة من الأمين العام (تابع) (A/BUR/56/1 و Add.1)

الفرع الثالث: إقرار جدول الأعمال (تابع)

الفقرتان ٤٥ و ٤٦ (إدراج البنود) (تابع)

البند ١٨٨ (تابع)

١ - **الرئيس:** دعا المكتب إلى استئناف نظره في البند ١٨٨ المعنون "ضرورة دراسة الحالة الدولية الاستثنائية المتصلة بجمهورية الصين في تايوان من أجل كفالة الاحترام الكامل للحق الأساسي لشعبها البالغ تعداده ٢٣ مليونا، في المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وأنشطتها".

٢ - بناء على دعوة من الرئيس، شغل مقعدا إلى طاولة المكتب كل من السيد بن مهدي (الجزائر)، والسيد مانغويرا (أنغولا)، والسيدة كورنيليوك (بيلاروس)، والسيد ليسلي (بليز)، والسيد تسيرينغ (اليونان)، والسيد موراو (البرازيل)، والسيد كافاندو (بوركينا فاصو)، والسيد نتيتروي (بوروندي)، والسيد لاو تيجو لنوجي (تشاد)، والسيد ستريتر (شيلي)، والسيد ماكايات - سافونيس (الكونغو)، والسيد موشوتاس (قبرص)، والسيد يحي (جيبوتي)، والسيد ريتشاردز (دومينيكا)، والسيد رشدي (مصر)، والسيد هيلينديز - باراهونا (السفادور)، والسيد دانغوي ريواكا (غابون)، والسيد استانيسلاوس (غرينادا)، والسيد كامارا (غينيا)، والسيد حمزهاي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد الدوري (العراق)، والسيدة موروناخان (ايرلندا)، والسيدة بورزي كورناكيا (إيطاليا)، واسيد اسماعيلوف (كازاخستان)، والسيد العوضي (الكويت)، والسيد كيتيخون (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية)، والسيدة أوسودي (ليبيريا)، والسيدة ثونايابي (ملاوي)، والسيد مابيغا (مالي)، والسيد ريلانج (جزر مارشال)، والسيد غوكول (موريشيوس)، والسيد نافاريتي (المكسيك)، والسيد عروشي (المغرب)، والسيد توماس (موزامبيق)، والسيد سوي (ميانمار)، والسيد ثيرون (ناميبيا)، والسيد أوسيو (نيجيريا)، والسيد أحمد (باكستان)، والسيد سيلاس (بالاو)، والسيدة مورغان - موسى (بنما)، والسيد بوتنارو جمهورية (مولدوفا)، والسيد ريتشارسون (سانت كيتس ونيفيس)، والسيدة جوزيف (سانت لوسيا)، والسيدة فيرياي (سانت فينسنت وغرينادين)، والسيد فال (السنغال)، والسيد مانيلي (جزر سليمان)، والسيد غوميز اسيبو (اسبانيا)، والسيد عطيه (الجمهورية العربية السورية)، والسيد اسماعيلوف (طاجيكستان)، والسيد تقية (تونس)، والسيد اينلسوباوغا (توفالو)، والسيد كروخمال (أوكرانيا)، والسيد مواكاواغو (جمهورية تترانيا المتحدة)، والسيد ابراهيموف (أوزبكستان)، والسيد الكالاي (فترويلا)، والسيد مبارز (اليمن)، والسيد موسامباشيم (زامبيا)، والسيد مويشتاو (زمبابوي).

٣ - **السيد استانيسلاوس** (غرينادا): قال إن الشعب الصيني في جمهورية الصين الشعبية وفي تايوان يجمعها تاريخ مشترك وينحدران من سلالة واحدة ويشتركان في ثقافة واحدة. غير أن الدعوى القائلة إن جمهورية الصين في تايوان إقليم من أقاليم جمهورية الصين الشعبية، تتحدى التاريخ والمنطق والواقع. لقد كانت جمهورية الصين في تايوان عضوا مؤسسا للأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، وعضوا في مجلس الأمن والجمعية العامة، وكانت تمثل الصين كلها حتى عام ١٩٧١ عندما انتزع منها مقعدها عن غير حق نتيجة لتكتيكات الحرب الباردة والدبلوماسية. وقال إن وفده يدعو إلى الإنصاف ويطلب احترام الحق الأساسي لشعب تايوان

البالغ تعداده ٢٣ مليونا في المشاركة في أعمال المجتمع الدولي.

٤ - وقد أصبحت جمهورية الصين في تايوان بلدا ديمقراطيا لديه مؤسساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وما من أحد يقترح أن تستبعد جمهورية الصين الشعبية من الأمم المتحدة، بل أن يستمر البلدان في التعايش على نحو ما فعلا طوال السنوات الإحدى والثلاثين الماضية. وعليهما أن يعودا إلى الحوار الرفيع المستوى في المجالات التي يمكن أن توحد بينهما مثل التجارة والتبادل الثقافي والسياحة.

٥ - **السيد ريلانج** (جزر مارشال): قال إن وفده يؤيد إدراج البند في جدول الأعمال. ولا يفهم كيف يمكن أن تبقى تايوان التي هي عضو ناجح ومسؤول في المجتمع الدولي وعضو مؤسس للمنظمة ومساهم في تنمية كثير من البلدان الأخرى، خارج أبواب أهم منظمة دولية في العالم.

٦ - **السيد فال** (السنغال): قال إن وفده ينضم إلى الآخرين في تأييد إدراج البند في جدول الأعمال. ويرى أن جمهورية الصين في تايوان دولة بالمعنى الكامل في القانون الدولي. وينبغي أن يتاح لها العودة نظرا لأنها تفي بجميع الشروط المفروضة بموجب الميثاق. وقد أسهمت تايوان التي تعد من بين الاقتصادات العالمية الكبرى، إسهاما كبيرا في صناديق ومشاريع التنمية في منطقتها وفي العالم.

٧ - وأضاف أن الأمم المتحدة استقبلت دولاً منقسمة، وعلى سبيل المثال ألمانيا واليمن، وكوريا حاليا، في عضويتها في الماضي. ومن شأن انضمام جمهورية الصين في تايوان إلى الأمم المتحدة، بدعم من المجتمع الدولي، أن يخفف التوترات على كلا الجانبين في مضيق تايوان، وأن يكفل السلام والاستقرار في عالم تسوده العولمة. وسيكون لتايوان بدورها الكثير لكي تسهم به في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها.

٨ - **السيد لاوتيجولنوجي** (تشاد): قال إن جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية قد تعايشا لعدة سنوات، وأن كلا من الحكومتين تمارس السيادة في إقليمها، وفي ضوء ذلك الواقع، ينبغي للأمم المتحدة العمل على إنصاف شعب تعداده ٢٣ مليونا ومستبعد حاليا من جميع مبادرات الأمم المتحدة، وذلك بأن تمنح التمثيل لجمهورية الصين في تايوان. والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو إدراج البند في جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين.

٩ - **السيدة فيرياي** (سانت فينسنت وغرينادين): قالت إن وفدها يؤيد إدراج البند. وقد أقامت حكومتها علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين في تايوان لمدة ٢٠ عاما، وإن تأييدها لتايوان لا يقلل من تقديرها لجمهورية الصين الشعبية.

١٠ - وأضافت أن لدى جمهورية الصين في تايوان سجلا رائعا من التنمية السياسية والاقتصادية، ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتحمل استبعاد بلد على هذا المستوى الرفيع من الإنجازات من عضويتها.

١١ - **السيد اينلسوباوغا** (توفالو): قال إن من دواعي السخرية أن جمهورية الصين في تايوان، على الرغم من سجلها المتواصل من الديمقراطية والحكم السليم الذي بلغ الذروة في الانتخابات الديمقراطية منذ عام، ما زالت مستبعدة من عضوية الأمم المتحدة ووكالاتها. ومن المخيب للآمال أيضا أنه لم يبذل جهد حقيقي لحل المسألة. وأضاف أن وفده يؤيد إدراج البند ويأمل في إمكان استخدام الأمم المتحدة كإطار للتعاون بين البلدين على جانبي مضيق تايوان من أجل تسوية المسألة.

١٢ - **السيدة أوسودي** (ليبيريا): قالت إن المكتب ينظر في مسألة إدراج البند المتعلق بجمهورية الصين في تايوان للسنة السادسة على التوالي، وأن وفدها يأمل أن الدعوة إلى تحقيق

العدل والمساواة لشعب تعداده ٢٣ مليونا لا يتم تجاهلها بعد الآن. إن بادرات حسن النية من جانب جمهورية الصين في تايوان، مقترنة بالإصلاحات الجارية في جمهورية الصين الشعبية، تبشر بالعمل نحو تحقيق الهدف النهائي للمصالحة وإعادة التوحيد بين هذين البلدين. وينبغي للأمم المتحدة أن تحاول تضييق هوة الانقسام السياسي بينهما، وإلى أن يتم تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إعادة التوحيد، ينبغي أن يتاح لجمهورية الصين في تايوان المشاركة في أعمال المنظمة. وأخيرا، يقترح وفدها إنشاء لجنة مخصصة للنظر في القضايا المتصلة بالموضوع والتوصل إلى نوع من التسوية.

١٣ - **السيد موشوتاس** (قبرص): قال إن وفده لا يؤيد إدراج البند المقترح لأن قبرص تؤيد على الدوام مبادئ سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦).

١٤ - **السيد ليسلي** (بليز): قال إن جمهورية الصين في تايوان تواصل، بحكومتها الديمقراطية وإقليمها المحدد، إعلاء المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة على الرغم من استبعادها من المنظمة. وحث المجتمع الدولي على تلبية مطالب شعب تعداده ٢٣ مليونا. وإذا لم تفعل ذلك، لا يمكن للأمم المتحدة الادعاء بأنها تمثل العالم أجمع. ويتعين إدراج البند ١٨٨ في جدول الأعمال لصالح عالمية المنظمة.

١٥ - تولى نائب الرئيس السيد اكسيداس (اليونان) الرئاسة.

١٦ - **السيد عروشي** (المغرب): عارض إدراج البند في جدول الأعمال. وقال إنه سبق تسوية المسألة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وفي ضوء تأييد بلاده لمبادئ السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية، ومع انعدام أي عناصر جديدة، يتعين عدم إعادة النظر في المسألة.

١٧ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاصو): قال إن جمهورية الصين في تايوان تم حصرها على هامش الحياة الدولية، وغير قادرة على المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة التي كانت عضوا من أعضائها المؤسسين. وهي تتمتع بجميع خصائص الدولة ذات السيادة، وتسهم في الاقتصاد العالمي وجديرة بأن تكون عضوا في منظمة التجارة العالمية. وإذ ينتصر وفده لقضيتها، فهو لا يعارض بحال من الأحوال أي بلد آخر، ولا يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وإنما يسعى إلى مجرد العدل. وينبغي للأمم المتحدة أن تشكل فريقا عاملا له ولاية للنظر في المسألة والتوصية بحلول مناسبة. ومن المستصوب أيضا قيام روابط أوثق بين الأطراف مع زيادة التجارة والاستثمار. وأشار إلى أن إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة دعا إلى التعاون والتضامن والأخوة بين الدول والشعوب. وينبغي للجمعية العامة أن تساعد هذه العملية بأن تدرج البند المقترح في جدول الأعمال.

١٨ - **السيد سيلاس** (بالاو): قال إن جمهورية الصين في تايوان تستحق مقعدا في الأمم المتحدة، في ضوء تعزيزها للسلام والرخاء في العالم، وإسهامها الكبير في الاستقرار السياسي والاقتصادي في العالم. وإذا لم يكن هذا كافيا بذاته، فإن سكان البلد وتعدادهم ٢٣ مليونا بحكومتهم الديمقراطية، لديهم الحق الأساسي بموجب المادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة في المشاركة في أعمال المنظمة. والواقع أن الإقصاء يتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة ومن ثم ينبغي إدراج البند ١٨٨ في جدول الأعمال.

١٩ - **السيد لوزادا** (باراغواي): وجَّه الانتباه إلى التصويب الوارد في الوثيقة A/56/193/Add.2، وقال إن وفده سبق أن بعث برسالة إلى الأمين العام لتوزيعها يحدد فيها رأيه. وعلى الرغم من أن المسألة ينبغي تسويتها بواسطة جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية من خلال التفاوض بروح من المصالحة، والذي يمكن أن يؤدي

إلى اتفاق عادل ومنصف، فلا يمكن للأمم المتحدة، بموجب ميثاقها، أن تتخلى عن واجبها ببحث المسألة التي يمكن أن تسهم في حلها بأكبر قدر. وينبغي إدراج البند في جدول الأعمال.

٢٠ - **السيد ميليندير - باراهونا** (السلفادور): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) قد تم اتخاذه في سياق الحرب الباردة. غير أنه لم يحل مسألة تمثيل ومشاركة جمهورية الصين في تايوان في هيكل الأمم المتحدة على الرغم من انضمام الكثير من الدول الجديدة. ولا ترغب الجمهورية، وهي عضو مؤسس في المنظمة، أكثر من ممارسة حقوقها واسترداد الوضع الذي حرمت منه طوال العقود الثلاثة الماضية.

٢١ - وقال إن استبعاد جمهورية الصين كان ذا طبيعة سياسية أكثر منها قانونية. غير أنه يتضح من ميثاق الأمم المتحدة ومن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن للجمهورية الحق في أن تمثَّل في الأمم المتحدة. ومن ثم فإن وفده يؤيد إدراج البند ١٨٨ في جدول الأعمال، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية للخلافات القائمة بين الطرفين على جانبي مضيق تايوان.

٢٢ - **السيدة جوزيف** (سانت لوسيا): قالت إن وفدها يؤيد سياسة "الصين الواحدة" استنادا إلى أسس سياسية وأخلاقية. وهذه السياسة لاقت تأييدا شبه إجماعي داخل الجمعية العامة، على نحو ما تبيَّن من عدد مرات رفض المقترحات المعارضة لذلك. وحثت الجانبين على العمل من أجل تحقيق الوحدة بدلا من إطالة أمد العداوة القائمة. وينبغي لهما توخيا للمصالح الأوسع المتعلقة بالرخاء والأمن، إعادة اكتشاف أواصر الأخوة بينهما. ويتعين رفض بند جدول الأعمال المقترح.

٢٣ - **السيدة مورغان - موسى** (بنما): قالت إن المبادرة الرامية إلى إدراج المسألة في جدول الأعمال لا ينبغي النظر إليها على أنها حرمان جمهورية الصين الشعبية لمقعدها في الأمم المتحدة أو التدخل في المناقشة الخاصة بين الشعب الصيني. والهدف ببساطة هو إعادة النظر في الوضع في ظل عالم متغيِّر.

٢٤ - وأضافت أن عددا من الدول عقدت اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع جمهورية الصين في تايوان بشأن مسائل مثل التمويل الإنمائي أو مكافحة غسيل الأموال. وقد وقَّعت الجمهورية كثيرا من الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان وتواصل احترام أحكامها. وينبغي للجانبين العمل من أجل إزالة الخلافات بينهما وفقا للممارسات الديمقراطية والإنسانية التي هي أساس التعايش المتحضر. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يتمتع شعب جمهورية الصين في تايوان وتعدادهم ٢٣ مليونا، بفوائد المشاركة في الأمم المتحدة التي يمكن أن تساعد في الواقع في أعمال المصالحة، على نحو ما حدث في ألمانيا وما زال مستمرا في كوريا. ومن الضروري تطبيق المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢٥ - **السيدة ثونياني** (ملاوي): قالت إن شعب جمهورية الصين في تايوان وتعداده ٢٣ مليونا، عضو محب للسلام في المجتمع الدولي، ويسعى إلى تحقيق الكرامة التي أصبحت حقا من حقوق الإنسان يلقى قبولا عالميا. غير أن هذا الشعب مستبعد ليس فقط من الأمم المتحدة ووكالاتها وإنما أيضا من كل منظمة حكومية دولية تقريبا. إن الأمم المتحدة ملتزمة، بموجب ميثاقها، بإنماء علاقات ودية بين الأمم على أساس المساواة في الحقوق وتقرير المصير وتحقيق التعاون الدولي. وما زالت العلاقات بين البلدين على جانبي مضيق تايوان متوترة. غير أن هناك من الأسباب ما يدعو إلى الأمل في أن باستطاعتها القضاء على عقود من العداوة وتحقيق مصالحة دائمة. ويمكن للأمم المتحدة، بل وينبغي لها في الواقع، أن

تعمل بوصفها محفلا لهذه المصالحة. ومن ثم ينبغي النظر على نحو جاد في مسألة إعادة انضمام تايوان إلى الأمم المتحدة.

٢٦ - **السيد مانيلي** (جزر سليمان): قال إن جمهورية الصين في تايوان الحرة والديمقراطية التي تضم شعبا تعداده ٢٣ مليونا، قد استبعدت ليس فقط من الأمم المتحدة وإنما أيضا من جميع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى تقريبا، على الرغم من تقيُّدها بالمعايير والالتزامات الدولية. وهذا الإبعاد أمر غير عادل. والقول بأن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) قد وضع حلا لمسألة تمثيل الصين مرة واحدة وإلى الأبد ينطوي على إنكار للحقائق الراهنة. ذلك أن جمهورية الصين قد عملت، على مدى الخمسين عاما الماضية، على تطوير نظامها السياسي وقيمها الاجتماعية وعلاقاتها الخارجية. وهي حكومة منتخبة ديمقراطيا وتمارس ولاية كاملة على شعبها، وهي الكيان الشرعي الوحيد الذي يمكنه أن يمثل مصالح شعبه في الأمم المتحدة. وقال إنه مع ذلك لا يدعو إلى التشكيك في مسألة عضوية جمهورية الصين الشعبية.

٢٧ - وأضاف أن إبعاد جمهورية الصين من الأمم المتحدة مناقض لميثاقها، وللمبادئ والقيم التي تواصل جمهورية الصين إدماجها في تشريعاتها المحلية. وقد أيدت العهدين الدوليين الرئيسيين والخاصين بحقوق الإنسان، وتعكف حاليا على وضع قانون أساسي لضمان حقوق الإنسان وتتقاسم مع كثير من البلدان المنافع المتحققة من إنجازاتها البارزة في ميدان التنمية الاقتصادية والزراعة والتجارة العالمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقوم أيضا بدور نشط في الأزمات الإنسانية ومساعدة البلدان التي تعاني من كوارث طبيعية، بما في ذلك بعض الذين يقفون ضد جهودها للانضمام إلى منظومة الأمم المتحدة.

٢٨ - وينبغي للأمم المتحدة أن تتيح لجمهورية الصين في تايوان الانضمام إلى المجتمع الدولي في القضاء على الأمراض التي تواجه البشرية. ومن شأن عضوية الأمم المتحدة أن تيسِّر قيام حوار بين الجمهورية وجمهورية الصين الشعبية، فإن توفر الأساس لتحقيق مصالحة دائمة. وينبغي أن يكون المساواة والاحترام المتبادل، من خلال الأمم المتحدة، هي الأساس الذي تستند إليه الثقة والأمان.

٢٩- **السيد مواكاواغو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه لا يوجد سبب قهري لتقويض أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، وخاصة في وقت تتردد فيه بصوت عال وبوضوح الدعوة إلى احترام القانون الدولي. وبوسع شعب الصين أن يعالج مشكلاته الداخلية بنفسه.

٣٠ - **السيد إسماعيلوف** (طاجيكستان): قال إن وفده يؤيد سيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية ومركزها القانوني الدولي، على نحو ما هو مكرَّس في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الثنائية بين الدولتين، وهو التأييد الذي ظل ثابتا دون تغيير.وهناك صين واحدة فقط، تشكل تايوان جزءا لا يتجزأ منها، كما أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين. وقد حسمت الجمعية العامة هذه المسألة بموجب قرارها ٢٧٥٨ (د - ٢٦) وليس هناك حاجة إلى إعادة النظر في المسألة. ومن ثم فإن وفده لا يستطيع تأييد إدراج البند ١٨٨ في جدول الأعمال.

٣١ - **السيد الدوري** (العراق): أعرب عن أسفه لبذل محاولة أخرى لإدراج البند المقترح في جدول الأعمال. وقال إنه من الواضح، مثلما حدث في الماضي، أن أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء أيدت أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وليس من شأن التقدم في الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية أن يمنح إقليما الحق في الانفصال، كذلك ليس من شأن البعد المكاني عن البلد الأم أن يمنح حقا في

السيادة أو العضوية في الأمم المتحدة. ومن الخطورة تشجيع مثل هذا الاتجاه الذي يمكن أن يكون له أثر على المنظمة وعلى المجتمع الدولي بأسره. لذلك فهو ينضم إلى الذين يعارضون إدراج البند ١٨٨ في جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين أو أي دورة تالية للجمعية العامة.

٣٢ - **السيد كروخمال** (أوكرانيا): قال إن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للصين وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين. وقد سوّيت مسألة تمثيل الصين باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وأضاف أن وفده يعارض إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٣٣ - **السيد سيفليا سوموزا** (نيكاراغوا): قال إن جمهورية الصين في تايوان تفي بمعايير الدولة التي يقررها القانون الدولي وهي تقيم علاقات دبلوماسية مع أكثر من ٣٠ دولة. ويحتل اقتصادها المرتبة السابعة عشرة بين كبريات اقتصادات العالم وتعداد سكانها أكثر من ٢٣ مليونا. وفضلا عن ذلك، تم في أحدث انتخابات ديمقراطية في جمهورية الصين في تايوان انتخاب مرشح للمعارضة رئيسا للدولة لأول مرة في تاريخ الجزيرة الذي يمتد لخمسين عاما. وتتميز تايوان بالنشاط في تعاونها مع كثير من البلدان النامية وفي أنشطة المساعدات الإنسانية للمنظمات الدولية الكبرى. وحكومتها تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان وقامت مؤخرا بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٤ - لذلك ليس من العدل أن تنكر عليها عضوية الأمم المتحدة لأسباب تعود إلى أيام الحرب الباردة و لم تعد قائمة الآن. وقيام الأمم المتحدة بمنح مركز العضوية لجمهورية الصين في تايوان من شأنه تشجيع الحوار بين الطرفين على كلا جانبي مضيق تايوان بغية التوصل إلى حل سلمي ومتحضر للصراع. ومن ثم فهو يؤيد الاقتراح الذي يدعو إلى إنشاء فريق عامل للنظر في الأمر على نحو متعمق.

٣٥ - **السيد عطية** (الجمهورية العربية السورية): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) قد اتخذ بأغلبية كبيرة. ومن ثم فإن إدراج البند ١٨٨ في جدول الأعمال مناقض للممارسة العملية ولن يعزز الأهداف التي يتشارك فيها جميع أعضاء الأمم المتحدة.

٣٦ - **السيد نافاريت** (المكسيك): قال إن وفده يؤيد سيادة الصين وسلامتها الإقليمية وإن إدراج البند المقترح لا يتمشى مع مصالح المنظمة. وما من سبب يدعو لتشكيك في صحة القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، وبالتالي ينبغي عدم إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٣٧ - **السيد فان شولكويك** (جنوب أفريقيا): قال إن جنوب أفريقيا أقامت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية الصين الشعبية وأنهت علاقاتها الرسمية مع جمهورية الصين في تايوان، وبذلك أوضحت أنها تؤيد مبدأ "الصين الواحدة". ومسألة تايوان مسألة داخلية ينبغي للشعب الصيني أن يحلها بنفسه. ولا يمكن لوفده أن يؤيد إدراج البند المقترح.

٣٨ - **السيد جوكول** (موريشيوس): قال إنه لا توجد سوى صين واحدة وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة لكل الصين. وقد سوّيت مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة مرة واحدة إلى الأبد وذلك باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وتايوان ليست مؤهلة للمشاركة في أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها المتخصصة، تحت أي مسمى كان. لذلك فإن وفده يعارض إدراج البند المقترح.

٣٩ - **السيد حازمي** (ماليزيا): قال إن مسألة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة قد سوّيت مرة واحدة وإلى الأبد باتخاذ

الجمعية العامة للقرار ٢٧٥٨ (د – ٢٦). ولا يستطيع وفده تأييد إدراج البند ١٨٨ في جدول الأعمال.

٤٠ – **السيد حمزهاي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (٢ – ٢٦)، فإن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين لدى الأمم المتحدة. وتؤيد وفدها مبدأ "الصين الواحدة" كما تؤيد هدف الصين في إعادة الوحدة الوطنية. لذلك فهو يعارض إدراج البند المقترح.

٤١ – **السيد سوى** (ميانمار): قال إن حكومته تعترف بجمهورية الصين الشعبية منذ بداية نشأتها في عام ١٩٤٩. ولا توجد سوى صين واحدة، كما أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين. وقد قامت الجمعية العامة بحل مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة باتخاذها القرار ٢٧٥٨ (د – ٢٦). والمسألة تتعلق بشأن داخلي للصين. ومن ثم يعارض وفده بقوة إدراج البند.

٤٢ – **السيد موراو** (البرازيل): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د – ٢٦) قد حسم نهائيا مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. لذلك فإن وفده يرفض إدراج البند المقترح.

٤٣ – **السيد دانغوي ريواكا** (غابون): أكد معارضة حكومته السنوية لإدراج البند المقترح في جدول أعمال الجمعية العامة. إذ أن إدراج ذلك البند يتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د – ٢٦) ولن يؤدي إلا إلى تعقيد مشكلة تلقى اعترافا واسعا بأنها مشكلة إقليمية في طابعها.

٤٤ – **السيد غوميز – اسيبو** (أسبانيا): قال إن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد حسمتها قرارات سابقة للجمعية العامة، بما في ذلك القرار ٢٧٥٨ (د – ٢٦). لذلك ينبغي رفض الاقتراح.

٤٥ – **السيد فلوران** (فرنسا): قال إن موقف وفده يستند إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د – ٢٦). وإن وفده يعارض، مثلما في السنوات السابقة، إدراج البند المقترح في جدول الأعمال. وينبغي تركيز الاهتمام على تشجيع الحوار السلمي بين الطرفين على جانبي مضيق تايوان.

٤٦ – **السيدة مور ناغان** (ايرلندا): قالت إن حكومتها تؤيد مبدأ "الصين الواحدة" وترى أن مسألة التمثيل قد حسمها قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د – ٢٦). ولا يمكن لوفدها أن يؤيد إدراج البند المقترح.

٤٧ – **السيد رشدي** (مصر): قال إن مصر كانت أول دولة عربية وإفريقية وشرق أوسطية تعترف بجمهورية الصين الشعبية التي هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني. وأضاف أن المسألة قد حسمت منذ ٣٠ عاما وأن وفده لا يستطيع تأييد إدراج البند المقترح.

٤٨ – **السيد إسماعيلوف** (كازاخستان): قال إن حكومته تؤيد تأييدا كاملا جهود جمهورية الصين الشعبية للدفاع عن أمنها وسلامتها الإقليمية. وإن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين، وأن تايوان جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. وأضاف أن مسألة تايوان شأن داخلي يحل بمعرفة حكومة الصين وشعبها. كما أن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد حسمها قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د – ٢٦).

٤٩ – **السيد ايلدون** (المملكة المتحدة): قال إن موقف وفده واضح ولم يتغير. ورحب بقيام العملية الديمقراطية في تايوان ويتطلع إلى قيام الطرفين على جانبي مضيق تايوان بحل خلافاتهما بالطرق السلمية. والتالي يتعين رفض الاقتراح.

٥٠ – **السيد إبراهيموف** (أوزبكستان): قال إن حكومته ملتزمة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا، وبقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د – ٢٦) وهي تعتقد اعتقادا جازما

أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة. لذلك يعارض وفده إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٥١ - **السيد العوضي** (الكويت): قال إن مسألة عضوية تايوان في الأمم المتحدة قد حسمها قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وأي محاولة لإدراج البند ١٨٨ في جدول أعمال الجمعية العامة سوف يخالف ذلك القرار ويشكل انتهاكا للسلامة الإقليمية للصين وتدخلا في شؤونها الداخلية وهناك صين واحدة وحكومة صينية واحدة وشعب صيني واحد. وبالتالي ينبغي رفض بند جدول الأعمال المقترح.

٥٢ - **السيدة بورزي كورناكيا** (إيطاليا): قالت إن الجمعية العامة باتخاذها القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، اعترفت بممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفهم الممثلين الشرعيين الوحيدين للصين لدى الأمم المتحدة. وقالت إنه وفقا لاحترام حكومتها لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية، فهي تعتقد أن جمهورية الصين الشعبية ينبغي أن تبحث عن حل للمشكلة. لذلك فهي تعارض إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٥٣ - **السيد مانغويرا** (أنغولا): قال إن مبدأ وحدة الدولة وسلامتها، وهو المبدأ الذي كرَّسه ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي الدفاع عنه بقوة في حالة الصين، مثلما مع أي دولة أخرى. وتعتقد حكومته اعتقادا جازما بأن تايوان جزء من الصين وأن الصين هي الممثل الشرعي للشعب الصيني لدى الأمم المتحدة. لذلك فهو يرفض إدراج بند جدول الأعمال المقترح.

٥٤ - **السيد ستريتر** (شيلي): قال إن المسألة تم حسمها في عام ١٩٧١ عندما اتخذ القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وتعترف حكومته بممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفهم الممثلين الشرعيين للصين لدى الأمم المتحدة، وهي بالتالي تعارض إدراج البند.

٥٥ - **السيد بن مهدي** (الجزائر): قال إنه ينضم إلى الذين يعارضون إدراج البند المقترح.

٥٦ - **السيد أوتشي بوريت** (كمبوديا): قال إن الجمعية العامة اتخذت في عام ١٩٧١ قرارها ٢٥٧٨ (د - ٢٦) بأغلبية ساحقة، ومن ثم اعترفت بجمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الشرعي للصين لدى الأمم المتحدة، وحسمت المسألة مرة واحدة وإلى الأبد. وأضاف أن حكومته أيدت على الدوام مبدأ "الصين الواحدة" وترى أن مسألة تايوان شأن داخلي يتم تسويته بمعرفة جمهورية الصين الشعبية. وأكد أن وفده يعارض بقوة إدراج البند المقترح.

٥٧ - **السيد موزامباكيم** (زامبيا): قال إن هناك صينا واحدة وإن تايوان جزء لا يتجزأ من إقليم الصين. ومن ثم، فإن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي يعترف بها وفده. وقد أعادت الجمعية العامة، باتخاذها القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، تأكيد أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة. لذلك فهو يعارض إدراج البند ١٨٨ في جدول الأعمال.

٥٨ - **السيد ايستيفيز - لوبيز** (غواتيمالا): قال إن بلاده التي تقيم علاقات دبلوماسية وتجارية وثقافية كاملة مع جمهورية الصين في تايون، تقدّر هذه العلاقات وتعجب بالتقدم المحرز في تايوان في جميع الميادين، وخاصة في المجال الاقتصادي. ونظرا لما يخالج غواتيمالا من قلق إزاء وضع سكان تايوان البالغ تعدادهم ٢٣ مليونا، والذين لم تلبّى تطلعاتهم للتمثيل في الهيئات المتعددة الأطراف، فإنها تؤيد انضمام كل من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان إلى منظمة التجارة العالمية. لذلك فإن حكومته تتفهم

المنطق الكامن وراء المبادرة المطروحة للنظر. وفي الوقت نفسه، تعيد تأكيد سياستها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتؤيد بشدة التسوية السلمية للمنازعات. ومن المأمول أن تؤدي المحادثات الجارية بين جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية إلى حل الخلافات القائمة بين الطرفين. وإذا أمكن للأمم المتحدة بأي وسيلة تسهيل هذه العملية، فسوف يؤيد وفده القرارات الناجمة عن ذلك.

٥٩ - **السيد ثيرون (ناميبيا)**: قال إن بلاده تؤمن بمبدأ "الصين الواحدة" وهي ترى باستمرار أن تايوان جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. وفضلا عن ذلك، فإن هذا الموقف قد أوضحته الجمعية العامة بقرارها ٢٧٥٨ (د - ٢٦). لذلك تعارض ناميبيا إدراج البند ١٨٨ في جدول الأعمال.

٦٠ - **السيد بلزان** (مالطة): قال إن الجمعية العامة سبق أن عبَّرت عن نفسها بشكل شامل عن هذا الأمر بأن اتخذت القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وفضلا عن ذلك، فإن التدابير المقترحة بموجب البند المقترح إدراجه في جدول الأعمال قد تضر أكثر مما تفيد بمسألة التوصل إلى حل ودي لمسألة تايوان في إطار سياسة "الصين الواحدة"، التي تؤيدها مالطة باستمرار. وما زالت مالطة تعتقد أن احترام سياسة "الصين الواحدة" ينبغي أن يشكل أساس أي إجراء يتخذ بشأن المسألة. لذلك، فإن وفده لا يستطيع أن يؤيد إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٦١ - **السيد ريغمي** (نيبال): قال إن نيبال تنتهج باستمرار سياسة "الصين الواحدة" وتعترف بجمهورية الصين الشعبية باعتبارها الصين الوحيدة. وفضلا عن ذلك، قررت الغالبية الساحقة لأعضاء الأمم المتحدة، من خلال القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، أن ممثلي حكومة الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة. لذلك فإن وفده لا يستطيع أن يؤيد الاقتراح.

٦٢ - **السيد ايردوس** (هنغاريا): قال إنه لما كانت بلاده تنتهج باستمرار سياسة "الصين الواحدة"، فهي تعارض إدراج البند المقترح.

٦٣ - تولى نائب الرئيس السيد بلزان (مالطة) الرئاسة.

٦٤ - **السيد ماكايات سافونيز** (الكونغو): أشار إلى موقف وفده الثابت الذي يستند إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) من أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للصين لدى الأمم المتحدة ومسألة تايوان شأن داخلي تود جمهورية الصين الشعبية تسويته من خلال الوسائل السلمية. وأي نهج آخر إزاء هذه المسألة بخلاف ذلك سيكون بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية للصين التي قامت على الدوام وتواصل القيام بدور رئيسي في المجتمع الدولي لصالح دعم السلام والأمن وتعزيز التعاون الدولي. لذلك فإن وفده يرفض إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٦٥ - **السيدة كورنيليوك** (بيلاروس): قالت إن وفدها يؤيد السلامة الإقليمية للصين ويقف ضد أي محاولة لقيام دولتين للصين. وليس هناك سوى صين واحدة وجمهورية الصين الشعبية هي حكومتها الشرعية الوحيدة. لذلك لا يمكن لبيلاروس أن تؤيد إدراج البند.

٦٦ - **السيد كامارا**(سيراليون): قال إن سيراليون تؤيد سياسة "الصين الواحدة" والدعوة التي توجهها الصين من أجل إعادة الوحدة الوطنية. وأضاف أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، وينبغي ترك الشؤون الداخلية للصين لتقررها الحكومة الصينية. وأعرب عن معارضة وفده لإدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٦٧ - **السيد توفاس** (موزامبيق): أكد تأييد بلاده لسياسة "الصين الواحدة". وتشكل تايوان جزءا من الصين، وحكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية التي تمثل الصين كلها. وقد حسم قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة مرة واحدة وإلى الأبد. لذلك لا يمكن لحكومته أن تؤيد إدراج البند ١٨٨ في جدول الأعمال.

٦٨ - **السيدة توهتوجيفا** (قيرغيزستان): أكدت تأييد وفدها لقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وقالت إن وفدها يعارض إدراج البند.

٦٩ - **السيد أوسيو** (نيجيريا): قال إن وفده يعترف بحكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الصيني. وقد حسم قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) مرة واحدة وإلى الأبد مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة، وسوف تواصل نيجيريا احترام الرغبة الجماعية للشعب الصيني. ووفقا لسياسة بلاده بشأن "صين واحدة" فإنه لا يؤيد إدراج البند.

٧٠ - **السيد أكسيداس** (اليونان): قال إن وفده يرى باستمرار أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي للشعب الصيني في الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فإن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) قد حسم هذه المسألة. وأضاف أن وفده غير مقتنع بالحجج المطروحة لصالح البند المقترح ومن ثم فهو يعارض إدراجه في جدول الأعمال.

٧١ - **السيد تقيه** (تونس): أعاد تأكيد موقف بلاده بأنه لا توجد سوى صين واحدة وأن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) قد حسم مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة.

٧٢ - **السيد مايغا** (مالي): قال إن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد حسمها قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) ولما كانت تايوان جزءا لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية ولا يمكنها أن تشارك في أعمال الأمم المتحدة، فإن وفده يعارض إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٧٣ - **السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية): أكد موقف بلاده المعروف من المسألة. وقال إنه لا توجد سوى صين واحدة تشكل تايوان جزءا لا يتجزأ منها، وإن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين. ولأن الجمعية العامة قد حسمت في قرارها ٢٧٥٨ (د - ٢٦) المسألة، فإن وفده لا يستطيع أن يؤيد إدراج البند في جدول الأعمال.

٧٤ - **السيد ريتشاردز** (دومينيكا): قال إن دومينيكا بوصفها أحد مقدمي الاقتراح تعتقد أن جمهورية الصين في تايوان قد اكتسبت الحق في الاشتراك في أعمال الأمم المتحدة. وأضاف أن مقدمي الاقتراح يدعون إلى مجرد العدالة لحكومة منتخبة ديمقراطية في دولة ذات سيادة وتطبيق مبدأ العالمية القائم على مفهوم التساوي في السيادة بين دول العالم والمعلن في ميثاق الأمم المتحدة. أنه مجرد طلب للاشتراك في أعمال الأمم المتحدة من جانب دولة ذات إنجازات اقتصادية رائعة وسجل مثالي لحقوق الإنسان، وتبذل جهودا محمودة في ميدان المساعدة الوطنية والاقتصادية والتعاون التقني.

٧٥ - وأضاف أن جمهورية الصين في تايوان في وضع جيد يتيح لها أن تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة ومثلها العليا. وفضلا عن ذلك، فإن مشاركتها في أعمال الأمم المتحدة لم تمنع نتيجة نص يتعلق بالميثاق. والواقع أنها تفي بجميع شروط العضوية المبيَّنة في الميثاق. وتتميز سياسة الاستبعاد المطبقة ضد جمهورية الصين في تايوان بأنها سياسة تمييزية وغير عادية في الشؤون الدولية. ولا ينبغي للأمم المتحدة أن تقرها. كما أن الرغبات والتطلعات المشروعة لمواطني جمهورية الصين في تايوان

للمشاركة في أعمال الأمم المتحدة جديرة بأن تحظى بالنظر. وإدراج البند في جدول الأعمال سيكون الخطوة الأولى في هذه العملية. وهذا هو أقل ما يمكن عمله للتعويض عن الظلم الذي لحق بمواطني جمهورية الصين في تايوان البالغ تعدادهم ٢٣ مليونا.

٧٦ - **السيد ريتشارسون** (سانت كيتس ونيفيس): قال إن تباين الآراء بشأن المسألة الطويلة العهد والمتعلقة بحق جمهورية الصين في تايوان في المشاركة في الحوار الدولي يدل على المعنى الحقيقي للديمقراطية التي تنظم الحوار داخل الأمم المتحدة. ويعتقد وفده أن الشعب الصيني يمتلك الحكمة الجماعية اللازمة لحل خلافاته بالطرق الودية. غير أنه يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور محوري في ضمان الإصغاء لصوت ٢٣ مليون تايواني في المحافل الإقليمية والدولية.

٧٧ - وقد اثبتت الإنجازات الاقتصادية لجمهورية الصين في تايوان قدراتها على الإسهام الجاد في المجتمع الدولي. وفي الوقت الذي تتقوض فيه الاقتصادات الضعيفة للدول النامية الصغيرة، مثل بلاده، بفعل العولمة وتحرير التجارة والإسهامات المتقطعة من جانب مجتمع المانحين إلى العالم النامي، تواصل حكومة جمهورية الصين في تايوان التزامها الذي لا نظير له في بروح التعاون. وأعرب عن دهشته لما استغرقه المجتمع الدولي من وقت طويل للاعتراف بأن جمهورية الصين في تايوان بديمقراطيتها السليمة واحترامها لحقوق الإنسان تتوفر لديها الإرادة السياسية والقدرة الاقتصادية لاحتلال مكانها الحق في أسرة الدول، وحث قيادة المنظمة على تشجيع هذا الهدف.

٧٨ - **السيد ايليكا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن بلاده التي كانت ضحية لعدوان مسلح استمر أكثر من ثلاث سنوات، ترى أن مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي المكرَّسة في الميثاق، ذات أهمية قصوى. وفي ضوء هذه المبادئ وقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، ترى حكومته أن مناقشة تمثيل الشعب الصيني قد أغلقت. لذلك فهي ترفض إدراج البند ١٨٨ في جدول الأعمال.

٧٩ - **السيد نتيتوردى** (بوروندي): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) قد اعترف كامل الاعتراف بأن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني في المنظمة. وقد اعتبرت حكومته على الدوام أنه لا توجد سوى صين واحدة تشكل تايوان جزءا لا يتجزأ منها. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يذعن لمحاولة إعادة فتح باب المناقشة الذي أغلق منذ زمن بعيد، لأن من شأن ذلك أن يأتي بعكس المطلوب إلى أبعد حد. لذلك يعارض وفده إدراج البند ١٨٨ في جدول الأعمال.

٨٠ - **السيد يحي** (الجمهورية العربية الليبية): قال أن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد حسمت مرة واحدة وإلى الأبد بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وممثلو جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين لدى الأمم المتحدة. وأي محاولة لإعادة طرح المسألة من جديد سوف تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لجمهورية الصين الشعبية. لذلك يعارض وفده إدراج البند في جدول الأعمال.

٨١ - **السيد مبارز** (اليمن): قال إنه لما كانت المسألة قد حسمتها الأمم المتحدة منذ ٣٠ عاما عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٧٥٨ (د - ٥٦)، فإن وفده لا يرى أي مبرر لإعادة فتح باب المناقشة.

٨٢ - **السيد غاتيلوف** (الاتحاد الروسي): أكد تأييد وفده الثابت لسيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية. وقال إن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين، وأن تايوان جزء لا يتجزأ من إقليم

الصين. ولا حاجة لإعادة بحث مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة بعد أن حسمها قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د – ٢٦). لذلك لا يؤيد وفده الاقتراح بإدراج البند.

٨٣ – **السيد يحي** (جيبوتي): قال إن تايوان جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. وإن مناقشة المسألة مضيعة للوقت وتصرف النظر عن المسائل الهامة التي يتعين على الجمعية العامة معالجتها. وفضلا عن ذلك، يتعين احترام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، ومن بينها القرار ٢٧٥٨ (د – ٢٦) الذي حسم المسألة بشكل نهائي. وأضاف أن وفده يعترف بالمبدأ القائل بأن جمهورية الصين الشعبية جمهورية واحدة لا تتجزأ وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني لدى الأمم المتحدة. لذلك يرفض الاقتراح بإدراج البند في جدول الأعمال.

٨٤ – **السيد تسيرينغ** (بوتان): قال إن وفده يعارض إدراج البند مثلما حدث في الماضي.

٨٥ – **السيد موشيتوا** (زمبابوي): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د – ٢٦) قد حسم مسألة تمثيل الشعب الصيني في الأمم المتحدة. وإن مسألة إقليم تايوان الصيني شأن داخلي ليس لأحد أن يحله إلا الشعب الصيني وحده. وطرحها للمناقشة في الأمم المتحدة يمثل تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، ويكرِّس الانقسام. وأضاف أن الذين يريدون حقا مساعدة إقليم تايوان ينبغي أن يحثوه على التوصل إلى اتفاق مع سلطات جمهورية الصين الشعبية حتى يتمكن من المشاركة بالكامل في أنشطة الأمم المتحدة تحت راية جمهورية الصين الشعبية. ولا ينبغي أن يسترشدوا بمقدار ما حصلوا عليه من معونة أو بأي اعتبارات اقتصادية أخرى. لذلك يعارض وفده إدراج البند في جدول الأعمال.

٨٦ – **السيد الكالاي** (فنزويلا): قال إنه لا ينبغي إدراج البند المقترح في جدول الأعمال. وتعترف فنزويلا بجمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الصيني.

٨٧ – **السيد إيفاه – ابينتنغ** (غانا): قال إن موقف غانا من مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة موقف متسق وواضح للغاية. فقد حسم الأمر مرة واحدة وإلى الأبد بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د – ٢٦) الذي اعترف بحكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للصين التي تشكل تايوان جزءا لا يتجزأ منها. وسوف تنتهك بعض المبادئ الجوهرية لميثاق الأمم المتحدة إذا تم قبول الاقتراح المطروح للنظر. لذلك يعارض وفده إدراجه في جدول الأعمال.

٨٨ – **السيد كامارا** (غينيا): قال إن قرار الجمعية العامة التاريخي ٢٧٥٨ (د – ٢٦) أعاد الحقوق الأساسية لجمهورية الصين الشعبية واعترف بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصيني لدى الأمم المتحدة. وأضاف أن غينيا، وهي أول دولة في إفريقيا جنوبي الصحراء تقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، تقدّر الدور الذي قام به ذلك البلد على الدوام في تحرير الشعوب وفي نصرة القضايا العامة جميعها. لذلك يعارض وفده إدراج البند في جدول الأعمال.

٨٩ – **السيد بوتنارو** (جمهورية مولدوفا): قال إنه لما كانت المسألة قد حسمها قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د – ٢٦)، فإنه يعارض إدراجها في جدول الأعمال.

٩٠ – **السيد أحمد** (باكستان): قال إن المكتب زج بنفسه مرة أخرى في مناقشة معادة ومضيعة للوقت. فقد انتهت الجمعية العامة، سنة بعد سنة، إلى أن تايوان التي هي جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية، ليس لها أي حق كان في أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة. ولا حاجة لاستعراض أحكام القرار ٢٧٥٨ (د – ٢٦)، نظرا لأنه لم يطرأ أي تغيير

أساسي يستدعي إعادة النظر في المسألة. والواقع أن باكستان تعتقد أن أي محاولة لطرح المسألة من جديد تشكل انتهاكا خطيرا للميثاق ذاته. وأضاف أن وفده الذي يعارض بشدة إدراج البند المقترح، يأمل في أن تكون هذه هي آخر مرة يناقش فيها المكتب تلك المسألة.

٩١ - قرر المكتب أن يوصي بعدم إدراج البند ١٨٨ في جدول الأعمال.

٩٢ - ترك مقعده كل من السيد بن مهدي (الجزائر)، والسيد مانغيرا (أنغولا)، والسيدة كورنيليوك (بيلاروس)، والسيد ليسلي (بليز)، والسيد تسيرينغ (بوتان)، والسيد موراو (البرازيل)، والسيد كافاندو (بوركينا فاصو)، والسيد نتيتوروى (بوروندي)، والسيد لاوتيغويلونجي (تشاد)، والسيد ستريتر (شيلي)، والسيد ماكايات - سافونيز (الكونغو)، والسيد موشوتاس (قبرص)، والسيد يحيي (جيبوتي)، والسيد ريتشاردز (دومينيكا)، والسيد رشدي (مصر)، والسيد ميليندیز - باراهونا (السلفادور)، والسيد ددانغي ريواكا (غابون)، والسيد استانيسلاوس (غرينادا)، والسيد كامارا (غينيا)، والسيد خمريهاي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد الدوري (العراق)، والسيدة مورنا خان (ايرلندا)، والسيدة بورزي كورناكيا (إيطاليا)، والسيد اسماعيلوف (كازاخستان)، والسيد العوضي (الكويت)، والسيد تيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) والسيدة أوسودى (ليبيريا)، والسيد ثوناني (ملاوي)، والسيد مايغا (مالي)، والسيد ريلانغ (جزر مارشال)، والسيد جوكول (موريشيوس)، والسيد نافاريت (المكسيك)، والسيد عمروشي (المغرب)، والسيد توماس (موزامبيق)، والسيد سوى (ميانمار)، والسيد ثيرون (ناميبيا)، والسيد أوسيو (نيجيريا)، والسيد أحمد (باكستان)، والسيد سيلاس (بالاو)، والسيدة مورغان - موس (بنما)، والسيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا)، والسيد ريتشاردسون (سانت كيتس ونيفيس)، والسيدة جوزيف (سانت لوسيا)، والسيدة فرياي (سانت فينسنت وغرينادين)، والسيد فال (السنغال)، والسيد مانيلي (جزر سليمان)، والسيد غوميز - اسيبو (اسبانيا)، والسيد عطيه (الجمهورية العربية السورية)، والسيد اسماعيلوف (طاجيكستان)، والسيد تقيه (تونس)، والسيد اينيلسوبواغا (توفالو)، والسيد كروخمال (أوكرانيا)، والسيد مواكاواغو (جمهورية تترانيا المتحدة)، والسيد ابراهيموف (أوزبكستان)، والسيد الكالاي (فترويلا)، والسيد مبارز (اليمن)، والسيد موسامباشيم (زامبيا)، والسيد موشيتوا (زمبابوي).

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.